

Distr.: General
15 November 2016
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة

في إطار الرئاسة السنغالية لمجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، يعقد المجلس جلسة إحاطة إعلامية في ١٧ من الشهر الجاري بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، موضوعها: ”تعزيز الشراكة الاستراتيجية في مجال مكافحة الفكر المتطرف“ (انظر الورقة المفاهيمية المرفقة).

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فودي سيك

السفير،

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق

161116 161116 16-20099 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

ورقة مفاهيمية

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي: تعزيز الشراكة الاستراتيجية في مجال مكافحة الفكر المتطرف

معلومات أساسية

وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، عهدت الدول الأعضاء إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، ووافقت على أن المجلس إنما يعمل بالنيابة عنها في قيامه بواجباته بموجب هذه المسؤولية (المادة ٢٤). ويحث الفصل الثامن من الميثاق أيضاً على التعاون بين الأمم المتحدة والتنظيمات الإقليمية في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية (المادتان ٥٢ و ٥٣). ويواجه السلام والأمن الدوليان اليوم مجموعة متنوعة من التهديدات والتحديات، وهو ما يفرض على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى ضرورة تعزيز تعاونها من أجل التصدي لهذه التهديدات والتحديات بصورة شاملة وفعالة.

وتتمتع منظمة التعاون الإسلامي بمركز المراقب في الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٥ (انظر قرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (د-٣٠)). وهي من المنظمات التي كان يدعوها مجلس الأمن، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، للمشاركة والإدلاء ببيانات في مداولات المجلس السابقة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين.

وتعقد السنغال، في إطار رئاستها لمجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، جلسة رفيعة المستوى لتدارس الأفكار والتدابير الكفيلة بزيادة تعزيز الشراكة الاستراتيجية القائمة بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي في مجال مكافحة الفكر المتطرف. وثمة العديد من قرارات مجلس الأمن وبيانات رئيسه وتقارير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى التي يمكن الرجوع إليها في هذا الصدد.

ومنظمة التعاون الإسلامي، التي تضم في عضويتها ٥٧ دولة عضواً مما يجعلها ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، لم تدخر جهداً، منذ إنشائها عام ١٩٦٩، في

العمل الدؤوب من أجل الإسهام في تعزيز السلام والأمن والاستقرار والتنمية على الصعيد العالمي. ونظرا للحالة الفريدة المتمثلة في كون العديد من النزاعات وبؤر التوتر التي يتعامل معها مجلس الأمن تقع في العالم الإسلامي، يصبح دور منظمة التعاون الإسلامي حتميا باعتبارها شريكا استراتيجيا للأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

وفي الفصل المخصص للأهداف والمبادئ، في إطار ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، التزمت المنظمة بالتقيد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والإسهام بنشاط في صون السلام والأمن الدوليين وتعزيز العلاقات بين الدول على أساس العدل والاحترام المتبادل وحسن الجوار. ويقتضي أيضا ميثاق منظمة التعاون الإسلامي من دولها الأعضاء أن تقوم بتسوية منازعاتها بالطرق السلمية، وتمتنع عن استخدام القوة في علاقاتها. ويتضمن الفصل الخامس عشر من ميثاق المنظمة، المخصص تحديدا للتسوية السلمية للمنازعات، توجيهات في هذا الشأن.

وقد أصاب "برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام ٢٠٢٥"، الذي اعتمده مؤتمر القمة الإسلامية المعقود في اسطنبول في نيسان/أبريل ٢٠١٦، شأنه في ذلك شأن "برنامج العمل العشري" الذي سبقه، حين حدّد حالات النزاع بوصفها أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين، ودعا إلى تعزيز دور المنظمة في منع نشوب النزاعات وبناء الثقة وحفظ السلام وحل النزاعات والإنعاش بعد انتهاء النزاع في الدول الأعضاء، وفي حالات النزاع التي تشمل مجتمعات مسلمة. وشدد أيضا على أهمية تحسين التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وبينها وبين المنظمات الدولية والإقليمية، بهدف ضمان الحقوق والمصالح للدول الأعضاء في مجال منع نشوب النزاعات وحلها، وفي حالات ما بعد انتهاء النزاع.

وما فتئت الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي تعملان بشكل وثيق من أجل إعادة إحلال السلام واستتباب الأمن في أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى ودارفور/السودان والصومال وليبيا ومالي واليمن. وفتحت منظمة التعاون الإسلامي مكاتبين في كابل ومقديشو عام ٢٠١١. وتعاونت المنظمتان في التعمير والتنمية في أفغانستان والبوسنة والهرسك.

وسيراليون والصومال (انظر قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٦٤، الفقرة ١٣). وللأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي أيضا أهداف مشتركة من حيث تعزيز وتيسير عملية السلام في الشرق الأوسط وحل الدولتين فيما يتعلق بقضية فلسطين، وكذلك التشجيع على إيجاد حلول لسائر النزاعات وفقا لقواعد ومبادئ القانون الدولي المقبولة عموما وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونجحت المنظمتان، على مر السنين، في إقامة علاقات عمل ممتازة على أساس المصالح والشواغل المشتركة. ويجري تعزيز هذا التعاون من خلال عقد اجتماعات كل سنتين، يتناولان فيها جميع الميادين. وقد عُقدت الدورة الثالثة عشرة للمشاورات التي تُجرى كل سنتين بين منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة في مرافق الأمم المتحدة بجنيف في أيار/مايو ٢٠١٦، واعتمدت مصفوفة من الأنشطة المحددة المقرر تنفيذها خلال السنتين القادمتين. وستستضيف منظمة التعاون الإسلامي الجولة المقبلة في عام ٢٠١٨.

وأقر الأمين العام للأمم المتحدة، في تقريره الأخير، بتعزيز التعاون العملي وتحقيق التكامل بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي (انظر A/69/228-S/2014/560، الفقرات ١١٥-١٢١). وأعربت الجمعية العامة، في قرارها ٣١٧/٦٩، عن اقتناعها بأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي يسهم في تعزيز مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

الأهداف

يمر العالم الإسلامي على وجه الخصوص، في السنوات الأخيرة، بفترة من أصعب الفترات في تاريخه، إذ يشهد حروباً، واحتلالاً وعدواناً أجنبيين، وإرهاباً وتطرفاً، ونزاعات مسلحة، وكوارث طبيعية وأخرى من صنع الإنسان. كما أنه يشهد تطورات تتمثل في زيادة الوعي بحقوق الإنسان والحركات المطالبة بتعزيزها. وبما أن العالم يتسم بالعولمة والترابط، فإن هذه التطورات لها آثار بعيدة المدى تتجاوز حدود الدول المتضررة.

ومنظمة التعاون الإسلامي، بوصفها الصوت الجامع للعالم الإسلامي، لها دور فريد من نوعه، وهي لا تزال ملتزمة بإيجاد حلول دائمة لهذه التحديات. وقد اتخذت بالفعل عدداً من الخطوات الاستباقية للمواءمة بين مختلف المصالح والآراء بشأن كيفية التصدي للتحديات التي تواجه الأمة الإسلامية. وبالإضافة إلى طائفة من الخطوات التي يجري اتخاذها في ميادين السلام والأمن والتنمية والاقتصاد والبيئة والعلوم والتكنولوجيا والصحة وتمكين النساء والشباب وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية، أنشأت المنظمة مؤخرًا مجلس حكماء للقيام بدور أكبر، وبطريقة استباقية، في التعامل مع حالات النزاع، ووقف الأعمال العدائية، وعمليات بناء السلام في الدول الأعضاء. وثمة وحدة مكرسة لشؤون السلام والأمن والوساطة لدعم دور المنظمة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية من خلال تشجيع الحوار والوساطة والدبلوماسية الوقائية.

ويبذل مجلس الأمن للأمم المتحدة بدوره جهوداً حثيثة لصون السلام والأمن في العالم من خلال المشاركة النشطة والخطوات المتخذة تمثيلاً مع ميثاق الأمم المتحدة. غير أن الإجراءات التي تتخذها منظمة واحدة بمفردها لن تكون قادرة أبداً على التصدي للتحديات العديدة التي يواجهها العالم. وبناءً على ذلك، هناك حاجة إلى شراكة عالمية. ولذلك يجب على الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي الاستجابة لتلك الاحتياجات والمتطلبات في الوقت المناسب وبطريقة مناسبة من خلال إقامة شراكات استراتيجية دائمة للتصدي للتحديات الجسيمة في مختلف المجالات.

ومن ثم فإن إحاطة مجلس الأمن بشأن التعاون بين المنظمتين، المقرر عقدها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ستتيح فرصة هامة لأعضاء المجلس، إلى جانب الجهات المعنية كافة، للتفكير في أفضل السبل الكفيلة بتعزيز الشراكة الاستراتيجية في منع الفكر المتطرف ومكافحته.

وقد اتخذت منظمة التعاون الإسلامي، وفقاً للمثل العليا التي تقوم عليها، عدة مبادرات للإسهام في مكافحة الفكر المتطرف الذي يمكن أن يؤدي إلى الإرهاب.

ومن بين تلك المبادرات، تجدر الإشارة إلى الجهود التي تبذلها منظمة التعاون الإسلامي لاعتماد الأدوات اللازمة لمكافحة التطرف وتشجيع الوساطة.

وفي ضوء ما سلف، استضافت حكومة السنغال، في داكار يومي ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥، الدورة العاشرة للجنة الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية لمنظمة التعاون الإسلامي، برئاسة رئيس السنغال ماكي سال، وهي دورة تمحورت حول موضوع: "الشباب ووسائل الإعلام من أجل السلم والاستقرار في العالم الإسلامي". وقد جمعت الاستنتاجات التي خلصت إليها الدورة في إطار خطة عمل اللجنة المقدمة إلى الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة، المعقودة في اسطنبول.

وعلى نفس المنوال، قامت منظمة التعاون الإسلامي، عن طريق المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة وبالاشتراك مع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، بتنظيم حلقة عمل في الرباط يومي ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، سلّط خلالها الضوء على دور التعليم في تعزيز السلام، وتناول مسألة التحدي المتصل بکراهية الإسلام.

وبدأ تشغيل موقع شبكي لمركز الحوار والسلام والتفاهم لمنظمة التعاون الإسلامي ليكون مرجعاً ومنبراً للتواصل والتشاور للتصدي لخطاب الإرهاب وتفكيك بنيته الفكرية.

والمركز، إذ يضع في اعتباره أثر ما تروجه الجماعات الإرهابية من ادعاءات زائفة ومضللة لتجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، يهدف إلى التصدي لتلك الجماعات عن طريق بث رسائل ومقالات ومقاطع فيديو.

ومنظمة التعاون الإسلامي تدرك أن الإرهاب لا يمكن التصدي له حصراً عن طريق الوسائل الأمنية. فهو يتطلب اتباع نهج شمولي وشامل يأخذ في الاعتبار الحقائق على أرض الواقع. وستعطي هذه الإحاطة زخماً للتعاون بين منظمة التعاون الإسلامي والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن الإرهاب، مع التركيز على قرارات مجلس الأمن.

المسائل المطروحة للنقاش

- يمكن أن تركز الجلسة، على سبيل المثال لا الحصر، على المسائل التالية:
- الفرص والنهج الملائمة التي يمكن أن تسهم بشكل أفضل في تحقيق الهدف المتمثل في تعزيز علاقة التفاعل والشراكة الاستراتيجية القائمة بين الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، ومنظمة التعاون الإسلامي.
- سبل إقامة شراكة شاملة بين المنظمين يمكنها أن تكمل بفعالية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في التصدي للفكر المتطرف، وذلك بالنظر إلى المزايا الواضحة التي تمتلكها منظمة التعاون الإسلامي، بوصفها الصوت الجامع للعالم الإسلامي.
- يمكن التركيز بصفة خاصة، في إطار التعاون بين المنظمين، على مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف؛ وحقوق الإنسان؛ وتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، والوسطية والتسامح والتعايش السلمي بين الشعوب والحضارات.
- الحاجة إلى تحسين التنسيق على المستوى المؤسسي بين المنظمين، بما في ذلك أهمية زيادة المساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة المقدمة إلى منظمة التعاون الإسلامي والهيئات والمؤسسات المتصلة بها من أجل تعزيز قدراتها التعاونية.
- السبل التي يمكن من خلالها للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي تحقيق تعاون موسّع في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بمكافحة التطرف العنيف على مختلف المستويات المؤسسية.
- شرعت وحدة شؤون السلام والأمن والوساطة في منظمة التعاون الإسلامي في تنفيذ سلسلة من البرامج مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية

بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وإدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة، وهي برامج تعود بالنفع على جميع الأطراف؛ وسينصب التركيز على الطريقة التي يمكن من خلالها للتعاون بين الوحدة وإدارات الأمم المتحدة أن تمكن المنظمات من تحقيق الأهداف الجماعية.

شكل الجلسة

تُعقد الجلسة في شكل إحاطة، برئاسة وزير الخارجية والمغتربين في السنغال، مانكيور ندياي.

مقدمو الإحاطات

الأمم المتحدة: الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، ميروسلاف ينتشا
منظمة التعاون الإسلامي: الأمين العام المساعد، حميد أوبيلويرو
جامعة كولومبيا: سليمان بشير ديانغ